**حول الضرائب والموازنة -2**

﻿

**غسان ديبة**

*«إن استدانة القطاع العام تصب في مصلحة هؤلاء الذين يملكون الإمكانيات لإقراض الدولة»
توماس بيكيتي*

للأسبوع الثاني، تستمر هجومات اليمين الاقتصادي على الموازنة ومتفرعاتها، وبلغت في أكثر الأحيان طروحات من نسج الخيال أو محاولات يائسة في اللحظة الأخيرة لعرقلة الأمور، آخرها وضع القوات اللبنانية شرط خصخصة الكهرباء وإلا أنها ستضع فيتو على الموازنة.

بشكل عام، إذا قام أحدهم بمراجعة أرشيف الإعلام في الأسبوعين الماضيين فإنه سيتعجب كيف أن هذه الطروحات كانت ستدر على الخزينة اللبنانية عدة مليارات من الدولارات سنوياً، كافية ليس فقط لتمويل السلسلة، بل تكفي لسد العجز وإطفاء الدين العام تدريجياً وإنشاء التغطية الصحية الشاملة وضمان الشيخوخة إلخ... وليعيش لبنان بعدها "بسعادة إلى الأبد"!
بعيداً عن هذه "القصص العجائبية" (fairy tales) لا بد من دحض بعض الأساطير - الأكاذيب ولا بد من ذكر بعض الأمور:
1. يبدو أن أسطورة "ما يعطى باليمين يأخذ بالشمال" لا تنفك تظهر مجدداً لأنه من السهل تصديقها من الناس. وهي كانت استعملت سابقاً في معركة تصحيح الأجور في عام 2011 لإيهام الناس أن أي زيادة على الأجور ستقابلها زيادة مساوية لها في الأسعار، وبالتالي تبقى الأجور الفعلية هي هي. كنت في ذلك الوقت قد دحضت هذه المقولة نظرياً وتاريخياً (الأخبار....) وبرهنت لاحقاً مؤشرات الأسعار في 2012 و2013 عدم صحتها. في النسخة الأخيرة من هذه الأسطورة لمحاولة تأليب الناس ما قاله وزير الاقتصاد اللبناني عند نقاشه السلسلة "ليفهم الناس ما هي السلسلة" بإعطائه مثلاً عن موظف معاشه مليون ليرة يصبح بعد السلسلة مليون و200 ألف ليرة وبسبب الضرائب كان يدفع ثمن فنجان القهوة ألف ليرة والآن يدفع ثمنه 1200 ليرة وبالتالي تبقى القوة الشرائية للأجور هي نفسها. هذا الاستنتاج هو بعيد جداً عن الحقيقة، فمن المؤكد أن الضرائب الموضوعة في الموازنة وحتى زيادة الضريبة على القيمة المضافة من 10 إلى 11% لن تزيد أسعار السلع إلا القليل القليل وبالتأكيد أقل بكثير من زيادة أجور الموظفين التابعين للسلسلة. ومن أن فنجان القهوة هذا لن يزيد سعره أكثر من 10 إلى 15 ليرة.

هناك «دولتان» في لبنان
واحدة كبيرة والأخرى صغيرة أنتجهما تحالف الرأسمال والقوى الطائفية بعد اتفاق الطائف

ثانياً، عطفاً على ذلك فإن إشاعة أن زيادة الضرائب هي لتمويل السلسلة هو أمر غير صحيح ويراد به باطل في نفس الوقت. فالموازنة تتضمن نفقات تساوي حوالى 25 ألف مليار ليرة فلماذا انتقاء السلسلة التي تساوي ألفاً و200 مليار للحديث عن تمويلها. وإذا أخذنا الرأي الذي يقول إنها "إنفاق جديد" فإن هناك بنود إنفاق جديدة كثيرة (بالمبدأ كل البنود جديدة لأن لا موازنة منذ أكثر من 10 سنوات!) وأبرزها الإنفاق الاستثماري، فلم لا يركز أن الزيادات الضريبية هي لتمويل هذه الاستثمارات مثلاً؟ إن هذا الربط بين الضرائب والسلسلة ما هو إلا جزء من الحملة المعادية للسلسلة والمعادية لحقوق الموظفين وكل عديد الدولة اللبنانية ولإيهام الناس أن الضرائب الجديدة عليهم هي من أجل زيادة أجور القطاع العام، وبالتالي تحويل الصراع إلى صراع بين الشعب وموظفي القطاع العام "الجشعين والكسالى" بدلاً من أن يكون من بين أكثرية الشعب وحفنة من الريعيين الخاملين فعلياً الذين راكموا الثروات من استدانة الدولة لأكثر من 25 عاماً.
ثالثاً، عطفاً على ذلك فإن تلك الحملة تترابط مع حملة ضد القطاع العام وكبر حجم الدولة. وهنا السؤال يطرح نفسه ما هو معيار قياس حجم الدولة؟ ففي لبنان حجم الدولة "صغير" من ناحية تملكها لوسائل الإنتاج ومن ناحية التوظيف فحوالي 70 بالمئة من ملاكات الدولة شاغرة والدولة تفتقد إلى الكادر التقني للقيام بمهامها على جميع الصعد. أما الدولة فهي "كبيرة" من حيث حجم استدانتها إذ يبلغ دينها العام حوالى 150 بالمئة من الناتج المحلي وتدفع فوائد على هذا الدين ما يوازي حوالى الـ 10% من الناتج وهذا الدين تراكم نتيجة الإنفاق التوزيعي للدولة وبسبب خفض الضرائب على الأرباح والثروة وبسبب ارتفاع الفوائد على الدين العام واستفادة المصارف والمسثمرين الكبار من ذلك. إذاً، هناك "دولتان" الأولى كبيرة والثانية صغيرة أنتجهما تحالف الراسمال والقوى الطائفية بعد اتفاق الطائف: الدولة "الكبيرة" اعتاش عليها الريعيون أما الدولة "الصغيرة" فساهمت في تراجع دورها الفعال في الاقتصاد والمجتمع.
رابعاً، هناك نظريات عدة تطرح أيضا مثل أنه بدلاً من وضع ضرائب جديدة علينا زيادة حجم الاقتصاد، وبالتالي تحصل الدولة على واردات جديدة من دون زيادة الضرائب (وكأننا لا نستطيع فعل الأمرين سوية)؛ وهذا ما طرحه أيضاً وزير الاقتصاد قائلاً إنه يمكننا خفض العجز التجاري بـ 5 مليارات دولار. هناك طريقة واحدة عبر الاقتصاد الحر لفعل ذلك بسرعة وهو عبر خفض سريع للاستيراد ورفع التصدير، وهذا يتم عبر خفض كبير في قيمة العملة اللبنانية وهذا بالطبع ما لم يقله أو يقصده الوزير. أما السبيل الآخر إلى ذلك فهو من خارج الاقتصاد الحر أي عبر خطة صناعية شبيهة بالخطط في بلدان مثل كوريا الجنوبية تؤدي إلى زيادة التصدير في لبنان بـ 100% مع بعض التخفيض في الاستيراد بحوالي الـ 10%، مما يستدعي أن نزيد إنتاج الزراعة والصناعة حوالى الـ 60%! بالتالي هذا أمر طويل الأمد ولا يمكن أن يطرح أصلاً لحل مشكلة مالية للدولة أي "بدلاً من أن نفرض ضرائب". طبعاً نحن من أشد المؤيدين لهذه السياسة ولكنها تعني تغيير النموذج الاقتصادي الحالي بما يعنيه من وقف التشدد النقدي واتباع حمائية انتقائية ودعم للصناعة وتكبيل الريعيين والتجار والاحتكار الذي يعيش على الاستيراد. وهنا يأتي دور البورجوازية المتنورة ودورها التاريخي والتي نفتقدها في لبنان. وهنا لا بد من التذكير أن فقدان هكذا بورجوازية في الصين أدى الى أن الحزب الشيوعي يأخذ هذه المهمة على عاتقه في إدارة الرأسمالية مؤقتاً نحو الاشتراكية وهنا أنصح البعض بقراءة كتاب لوريتا نابوليوني "لماذا الشيوعيون الصينيون هم رأسماليون أفضل منا"، مع التحفظ على عنوانه، ففيه الكثير من العبر.

جريدة الأخبار

مجتمع واقتصاد

العدد ٣١١٧ الخميس ٢ آذار ٢٠١٧

[الخصخصة قائمة... أين الكهرباء؟](http://www.al-akhbar.com/taxonomy/term/6364)

* [نسخة للطباعة](http://www.al-akhbar.com/print/273409)
* [أرسل لصديق](http://www.al-akhbar.com/printmail/273409)

**ساعة الحقيقة: حول الضرائب والموازنة ـ 1**

﻿

**غسان ديبة**

*«إن استدانة القطاع العام تصبّ في مصلحة هؤلاء الذين يملكون الإمكانيات لإقراض الدولة»
توماس بيكيتي*

استمرت هذا الأسبوع هجومات اليمين الاقتصادي على الموازنة بشكل لم يسبق له مثيل، واستماتت جمعيات ممثلي الرأسمال في الدفاع عن مصالحها التي دمرت الاقتصاد اللبناني والدولة اللبنانية. في هذا الإطار، لا بد من التشديد على بعض الأمور مع الاعتذار سلفاً عن الدرجة العالية لسآمة الموضوع.

أولاً، إن عدم إقرار الموازنة لأكثر من عشر سنوات لم يكن صدفة أو بسبب الخلافات السياسية، بل لأن الحكومات المتعاقبة، ومعها الرأسماليون اللبنانيون، كانوا يعلمون أن أي موازنة كانت ستعني أن "ساعة الحقيقة" دقت وأنها ستطرح على الملأ ثلاث مسائل أساسية: الحاجة الى زيادة الاستثمار الحكومي، تعديل النظام الضريبي وإقرار السلسلة. كل هذا كان سيضع النموذج الاقتصادي اللبناني على المحك كما يحصل الآن. بدلاً من ذلك، اختارت الحكومات تجاهل الأمر، وخصوصاً أن عدم وجود موازنة كان أيضاً يحقق للخزينة فوائض أولية سمحت بخفض اصطناعي لنسبة الدين العام الى الناتج المحلي، ما ساهم في إسعاد الهيئات الدولية مثل الصندوق والبنك وغيرهما.
ثانياً، حتى لا يستمر ابتزاز اللبنانيين من قبل المصارف، وحتى لا يستمر البعض، ومن بينهم أحد ممثلي "التغيير والإصلاح" في الحكومة، بالقول في برنامج "بلا حصانة" الثلاثاء الماضي، بشكل تبسيطي وغير علمي "كتّر خير المصارف"، لا بد من الإشارة الى أن الدين العام كان أهم الأدوات لزيادة أرباح القطاع المصرفي منذ عام 1992، وبالتالي فإن تمويل الدولة من قبل المصارف لا يحمل أية صفة "وطنية" أو يبرر بأي شكل من الأشكال حملة "التمنين" المستمرة من قبل المصارف أنفسهم والكثيرين غيرهم؛ بل إن العكس صحيح. فمنذ عام 1993، عندما أصبح الاكتتاب بسندات الخزينة أحد أهم الاستثمارات من قبل المصارف، زاد رأسمال المصارف من 140 مليون دولار الى أكثر من 18 مليار دولار، أي بحوالى 120 مرة، وقد كانت العوائد العالية لسندات الخزينة، وخصوصاً في التسعينيات، السبب الأساسي لذلك عبر تأثيرها على أرباح المصارف، التي وصل معدلها الى معدلات مرتفعة جداً على عدة سنوات (وصلت الى 33% في سنة 1996 مثلاً). والأمر الأساسي أيضاً هنا ليس فقط تحقيق هذه السوبر ــ أرباح، بل إن هذا الأمر هو بمثابة إعادة توزيع للدخل من دافعي الضرائب الى المصارف عبر النظام الضريبي، الذي يقع ثقله الأساسي على الطبقات المتوسطة والعاملة، كون 75% من الواردات هي ضرائب غير مباشرة تتحمل وزرها هذه الطبقات. كما تعاني ضرائب الدخل من تدني معدلاتها وقلة تصاعديتها، إذ تدفع شركات الأموال والمصارف منها فقط 15% ضريبة مسطحة (flat tax). ويستمر هذا التحويل للدخل والثروة الى الآن، ولا تزال تبلغ أرباح المصارف 4% من الناتج المحلي في لبنان، بينما في الولايات المتحدة تبلغ 1% فقط. وهنا أريد أن أستشهد بما قاله جوزيف ستيغليتز، الحائز جائزة نوبل في الاقتصاد وشغل سابقاً منصب رئيس الاقتصاديين في البنك الدولي، إذ قال "إذا كانت المصارف تستطيع الاستدانة بفائدة قريبة من الصفر وتشتري سندات حكومية، تدفع 3% مثلاً، فإنها تربح 3% من دون أن تفعل شيئاً". وهنا في لبنان، لا تزال هذه المصارف تربح باستثمارها في سندات الخزينة وشهادات الإيداع التي يصدرها مصرف لبنان بالتحديد، من دون أن تفعل شيئاً، بالإضافة الى تلقيها الهدايا مثل الـ 5 مليارات دولار التي أهداها مصرف لبنان أخيراً إليها عبر "هندسته المالية". وعلى الرغم من ذلك، فهي بكل صلف واستهتار تريد أن تدفع أقل الضرائب الممكنة على فعل هذا "اللا شيء". وهذا حتى في "المنطق الرأسمالي" غير مقبول البتة. وهنا تأتي أهمية اقتراح وزارة المالية في مشروع الموازنة بوقف السماح للمصارف بتنزيل من أرباحها ما تدفعه من ضريبة الـ 5% على الفوائد التي تجنيها من سندات الحزينة وشهادات الإيداع. هنا المطلوب عدم التراجع عن هذا الاقتراح، لأن عدم السماح لهم بذلك يجعل من هذا "الازدواج الضريبي" طريقة كفوءة لتحميل المصارف التي تكتتب بهذه الأدوات وتحقق ربحاً من "دون أن تفعل شيئاً" معدلات ضريبة أعلى من تلك التي تقرض على الاقتصاد الحقيقي. وقد بينت رسالة جمعية المصارف إلى وزير المالية علي حسن خليل والمنشورة في جريدة الأخبار (العدد ٣١٠٦، الجمعة ١٧ شباط ٢٠١٧) هذا الأمر بوضوح كامل. في هذا الإطار، يقول آلان غرينسبان الحاكم الأسبق للاحتياطي الفدرالي الأميركي (وهو بالمناسبة من أكثر المتطرفين رأسمالياً) "إن هدف النظام المالي هو تحويل الادخارات الشحيحة للمجتمع... الى أكثر الاستثمارات الحقيقية والفكرية إنتاجية". بالطبع، وللمرة الألف ربما، إن ذلك لا يتضمن الاستثمار الريعي الخالص في سندات الخزينة وشهادات الإيداع!
ثالثاً، إن إحدى مساوئ النظام الضريبي الحالي في لبنان، والذي يستميت الرأسماليون اللبنانيون في الدفاع عنه، أنه يكافئ المداخيل الريعية والثروة الخاملة، بحيث إما لا ضريبة عليها (الأرباح العقارية) أو متدنية (5% على الفوائد و15% على أرباح المصارف)، بينما يعاقب النشاطات الاقتصادية المنتجة (ضريبة أرباح شركات الأفراد حدها الأقصى 21%) ويعاقب العمل (الحد الأقصى للضرائب على الأجور 20%). فمثلاً، شركة منتجة وريادية في مجال التكنولوجيا العالية ذات قيمة مضافة عالية وتصديرية قد تدفع حوالى الـ 21% ضريبة دخل، بينما شخص ريعي يضع ثروته في المصرف أو سندات الدين الحكومية يدفع 5% ضريبة. وهذا ما يحفز توجه الرأسمال الى الريع بدلاً من "الاستثمارات الحقيقية والفكرية الأكثر إنتاجية"، كما قال غرينسبان. مثال آخر: فإن عالم كمبيوتر يعمل لدى هذه الشركة بأجر مرتفع قد ينتهي به الأمر الى دفع حوالي 20% ضريبة على دخله، بينما يدفع مصرف عمله الوحيد هو تحويل الودائع الى "تخزين" (hoards) واستثمارات أكثريتها في السندات على أنواعها 15% فقط. إذاً، نحن لسنا أمام نظام ضريبي غير عادل فقط، وإنما أيضاً نظام لا يؤمن الكفاءة الاقتصادية حتى بمعيارها الرأسمالي البحت.

مجتمع واقتصاد

العدد ٣١١١ الخميس ٢٣ شباط ٢٠١٧

* [نسخة للطباعة](http://www.al-akhbar.com/print/273024)
* [أرسل لصديق](http://www.al-akhbar.com/printmail/273024)